

وعلى المادة السابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية، والمعدل بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تمتع الجنسية المصرية للسيد راسم مصطفى على بن مصطفى على عثمان اليوغوسلافي الأصل والمقيم بمدينة القاهرة وذلك لأنه أدى للدولة خدمات جليلة .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

محمد نجيب لواء (أ.ح)

زكريا محي الدين بكباشي (أ.ح)

### قانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٣

تعديل الأمر العالي بإجراءات تتعلق بموائد جميع أبنية القطر المصري ذات الإيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ بإجراءات تتعلق بموائد جميع أبنية القطر المصري ذات الإيراد ، المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

### قانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٣

بالموافقة على اتفاقية الاتحاد العربي للواصلات السلوكية والاسلوكية المعقود بين دول الجامعة العربية والموقعة

في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

### أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية الاتحاد العربي للواصلات السلوكية والاسلوكية المعقود بين دول الجامعة العربية والموقعة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية

محمد نجيب لواء (أ.ح)

محمود فوزي

### قانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٣

بمنح الجنسية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

مادة ٢ - يبدأ سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها الا اذا ظهر الحق في طلب الرد بعد اجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالتحصيل فيبدأ التادم من تاريخ اخطار الممول بحقه في الرد بموجب كتاب موصى عليه .

مادة ٣ - يعتبر تقيها قاطعا للتقدم اورداد الضرائب والرسوم واطلانات المطالبة والاضطارات اذا سلم أحدها الى الممول أو من ينوب عنه قانونا أو أرسل اليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

ويعتبر كذلك طلب رد ما دفع بغير وجه حق اذا أرسله الممول الى الجهة المختصة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ٤ - حل رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء  
محمد نجيب لواء (أ. ح)

نائب رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشي (أ. ح)

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير المالية والاقتصاد  
أحمد حسنى نور الدين طراف عبد الجليل ابراهيم العمري

وزير الأوقاف وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب)  
أحمد حسن الباقورى اسماعيل محمود القبانى أحمد حسنى

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة  
حامى بهجت بدوى محمود فوزى فتحى رضوان

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير العموم (بالانتداب)  
وليم سليم حنا حامى بهجت بدوى

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية  
عبد الرزاق صدق عباس مصطفى عمار

وزير الحربية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (أ. ح)

وزير الداخلية وزير المواصلاات وزير الأشغال العمومية  
زكريا يحيى الدين بكاشي (أ. ح) (قائد جناح) جمال سالم أحمد عبد الشرباصى

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢٧ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ المشار اليه النص الآتى :

"تسرى أحكام المواد المتقدمة ذكرها على المدن المعينة في الجدول المرافق لهذا الأمر .

ولوزير المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف الى الجدول المرافق مدنا جديدة وذلك بعد أخذ رأى المجالس البلدية في البلاد التي بها مجالس وبعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية بالنسبة الى المدن التي ليس بها مجالس بلدية "

مادة ٢ - حل وزيرى المالية والاقتصاد والشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء  
وليم سليم حنا عبد الجليل ابراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ. ح)

قانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣

بشأن تقادم الضرائب والرسوم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من الفوائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وهل الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وهل القانون المدنى .

وهل ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل والمالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تقادم خمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأى شخص اعتبارى عام ما لم ينص القانون على مدة أطول .